السفير عبد الكريم رفض حضور مراسم الافتتاح

غياب سورية يجعل «قمة بيروت» هزيلة ويفرغها من مضمونها قبل انطلاقها

مقعد الجمهورية العربية السورية خلال القمة الاقتصادية في بيروت أمس الأول (رويترز)

| وكالات

ساهم الانقسام العربي حول عودة سورية إلى مقعدها في الجامعة العربية، وعدم دعوتها للمشاركة في القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة في بيروت، والتي رفضت دعوة حضور مراسم افتتاحها، بجعلها قمة هزيلة وبإفراغها من مضمونها قبل انطلاقها.

وسبق الأشهر القليلة لانعقاد «قمة بيروت» تصاعد الأنباء عن جهود عربية لإعادة سورية إلى مقعدها في الجامعة العربية وإمكانية مشاركتها في «قمة بيروت»، لكن ذلك لم يحصل بسبب الخلافات حول ذلك بين الدول العربية، بل أكدت تقارير إعلامية أن الولايات المتحدة ضغطت على دول عربية من أجل عدم دعوة سورية.

ويوم الخميس الماضي، أكد السفير السوري في لبنان علي عبد الكريم اعتذار سورية عن المشاركة في مراسم افتتاح القمة الاقتصادية التي ستعقد اليوم في بيروت وسبقها اجتماعات تحضيرية منذ يوم الخميس الماضي.

ولفت السفير عبد الكريم إلى أن «جامعة الدول العربية لم تتراجع عن الخطيئة التي ارتكبتها بحق دمشق».

وأكد أن «سورية حريصة على سيادتها ومصالحها وحريصة أيضاً على أشقائها عندما يراجعون مواقفهم»، وأنها «مرتاحة بما تنجزه على الأرض وبسقوط رهانات الدول العربية والغربية التي خاضت الحرب ضدها، وواثقة من أن أصحاب الرهانات الخاطئة ضدها سيبحثون عن مخارج من أجل مصالحهم أولاً».

وختم علي اللقاء بالقول: «سورية منتصرة عسكرياً وسياسياً ودبلوماسياً وهذا انتصار لكل شرفاء العالم».

ولم يعرف تماماً عدد الرؤساء والملوك العرب الذين سيحضرون القمة في ظل تضارب أنباء عن حضور البعض، فبعدما أكدت «الميادين» أن لبنان تبلغ أن عدد رؤساء الدول الذين سيحضرون القمة لن يتجاوز الثلاثة بعد اعتذار أمير الكويت صباح الجابر الصباح وأمير قطر تميم بن حمد آل ثاني والرئيسين الفلسطيني والمصري عن الحضور، عادت «الوكالة الوطنية للإعلام» اللبنانية لتنقل عن اللجنة الإعلامية الخاصة بالقمة أن أمير قطر سيرأسُ اليوم الوفد القطري المشاركَ بالقمة لكنه لم يصل إلى بيروت حتىَ مساء أمس.

وبينما ذكر «الميادين نت» أن رؤساء تونس وموريتانيا والصومال سيحضرون القمة، أفادت مواقع لبنانية أن الرئيس اللبناني ميشيل عون استقبل نظيره الموريتاني محمد ولد عبد العزيز في المطار، في حين وصل وزير الخارجية التونسي خميس الجهناوي إلى بيروت، على رأس وفد لتمثيل بلاده في القمة.

وبحسب المواقع يمثل الجزائر رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح، ويرأس وفد سلطنة عمان ممثل السلطان قابوس بن سعيد في الخارج أسعد بن طارق، ويحضر رئيس الوزراء الفلَسطيني رامي الحمد ممثلاً لرئيس السلطة الفلسطينية، والوفد الكويتي يرأسه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية صباح الصباح، في حين يمثل الأردن رئيس وزرائه عمر الرزاز، والمغرب وزير خارجيته ناصر أبو ربطة، والسودان النائب الأول لرئيس الجمهورية الفريق أول الركن بكري حسن صالح الذين وصلوا إلى بيروت جميعهم

وبعدما قال الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط الخميس: إن «المسألة السورية لها جوانب مختلفة وحساسة»، مشيراً إلى أن عودة سورية إلى الجامعة تنتظر «التوافق العربي»، دعا وزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية جبران باسيل في كلمة خلال الاجتماع التحضيري للقمة الذي ضم وزراء الخارجية والاقتصاد العرب الجمعة إلى عودة سورية إلى الجامعة.

وقال باسيل: إن «سورية يجب أن تكون في حضننا بدل أن نرميها في أحضان الإرهاب، من دون أن ننتظر إذناً أو سماحاً بعودتها، كي لا نسجّل على أنفسنا عاراً تاريخياً بتعليق عضويتها بأمرٍ خارجي وبإعادتها بإذنٍ خارجي».

وكشفت تقارير صحفية لبنانية عن تفاصيل مضمون رسالة لباسيل كان سيرسلها إلى أبو الغيط يطالب فيها «باجتماع استثنائي لمجلس وزراء الخارجية العرب من أجل عودة دمشق إلى الجامعة» مشيرة إلى أن رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري منع باسيل من توجيه الرسالة.

من جانبه، قال وزير الخارجية العراقي محمد علي الحكيم عقب لقائه باسيل الجمعة «إن تعليق عضوية سورية في الجامعة العربية كان خطأ منذ البداية»، لافتاً إلى أن العراق موقفه واضح من هذا الأمر.

وبدا لافتاً أيضاً خلو جدول أعمال القمة من بند مخصص لبحث عودة سورية إلى الجامعة أو حتى بحث المشاركة في إعادة الإعمار رغم أن القمة عربية تناقش موضوعات اقتصادية.

ويوم أمس كشف الناطق الرسمي باسم القمة مدير مكتب الإعلام في رئاسة الجمهورية اللبنانية رفيق شلالا عن «لقاءات ثنائية تحصل اليوم (السبت) في فندق «فينيسيا» في بيروت بين أعضاء الوفود، تتناول صياغة الفقرات الأخيرة والبنود التي هناك حاجة لتطويرها أو تعديلها، ولاسيما البند المتعلق بالنازحين السوريين»، وفق ما نقلت «الوكالة الوطنية للإعلام».

قولاً واحداً

«حشو» سياسي

مازن بلال

تتشكل توازنات المنطقة ابتداء من الشمال الشرقي لسورية، وهي المنطقة نفسها التي خلقت أزمات في بداية القرن الماضي، وبالتحديد مع نهاية الحرب العالمية الأولى وانعقاد مؤتمر الصلح في باريس، فشرقي الفرات مساحة تصعب قراءتها في ظل عدم القدرة على حسم القرارات الإقليمية، فلا الولايات المتحدة قادرة على فرض واقع جديد من دون خسارة بعض حلفائها، ولا روسيا راغبة في تحديد شكل التوازن الجديد لشرقي المتوسط عموماً، ففي سورية «حشو سياسي» في التصريحات والمواقف الإقليمية، على حين لا يستطيع أي طرف فاعل الذهاب برهانه حتى النهاية.

عملياً فإن واشنطن التي تسحب قواتها من سورية لا ترى في هذا الأمر سوى ترتيب عسكري سياسي، ورغم التناقضات الصادرة عن الإدارة الأميركية بخصوص موقفها من شرقي الفرات، لكن الواضح أن أي معركة في سورية هي «هامشية» للرئيس الأميركي دونالد ترامب، فالإستراتيجية الأميركية تنطلق اليوم من خلال مسألتين:

– الأولى تجزئة مساحات الصراعات القائمة التي تشكل جزراً جغرافية من اليمن ومروراً بالسودان ووصولاً إلى ليبيا، فواشنطن التي تحافظ على مناطق التوتر تريد على الأقل جعل هذه الصراعات دافعا لتشكيل جبهة سياسة واحدة.

تستعيد الولايات المتحدة عبر الصراعات القائمة بناء إستراتيجيتها في المنطقة، ورغم أن أولوياتها لا تنصب حول شرقي المتوسط لكنها في الوقت نفسه لا تريده أن يصبح ملعباً لمنافسيها، وزيارة وزير خارجيتها مايكل بومبيو إلى المنطقة أتت لتأكيد حضورها رغم برود سياستها تجاه بعض الصراعات، فالإدارة الأميركية في ظل الانقسام الذي تشهده تجاه سياسات رئيسها؛ لا تستطيع التعامل مع الصراعات بشكل أقوى.

– المسألة الثانية واقع توزيع القوة الذي تتبعه وعلى الأخص في المحيط الجغرافي لسورية، فانسحاب قواتها الذي خلق إرباكاً لدى حلفائها هو في النهاية اختبار لجبهات سياسية يمكن أن تتشكل لاحقاً.

لم تكن واشنطن في الماضي مضطرة لخلق توازن في علاقاتها بين تركيا والسعودية، لكنها حالياً تسعى لهذا الأمر بعد أن أصبحت الرياض وأنقرة قطبين في شرقي المتوسط، وتركيا التي تبدو أقرب إلى روسيا في سياساتها الإقليمية تشتبك سياسياً مع الرياض في التوجهات العربية والإسلامية، وتبدي الولايات المتحدة مرونة تجاه تركيا لإعطائها مساحة لنفوذها تبعدها عن التصادم مع السعودية، وفي شرقي الفرات سيظهر هذا الاستحقاق بشكل واضح في حال تم الانسحاب الأميركي بشكل كامل، لأن هذه المنطقة شكلت جملة ولاءات خلال الأزمة السورية موزعة بين الأطراف الإقليمية، وهي ستواجه صداماً بين هذه الأطراف للوصول إلى توازن غير محدد حتى الآن.

مشكل الأزمة السورية أنها لا تتيح لأي طرف دولي أو إقليمي فرصة للنصر والهزيمة، وهي كأي نزاع دولي تتيح إمكانية توازن مختلف بين الأطراف، لكنها في الوقت نفسه تفتقد للتصورات التي يحملها الأطراف لنوعية العلاقات التي يمكن أن تنشأ مع نهاية الأزمة، فهناك نوع من الاستسلام للتداعيات التي تخلقها الأزمة، وصعوبة أيضاً في الاعتراف بأن الجميع عاجزون عن تبديل الواقع والذهاب نحو إستراتيجيات جديدة، فلحظات القوة القليلة لبعض القوى الدولية تدفعهم لتصريحات لا جدوى منها، مثلما تفعل فرنسا عند الحديث عن بقاء قواتها في سورية، أو حتى عبر مواقف البنتاغون من مسألة سحب القوات واعتباره إعادة انتشار، فالجميع يعرف أن توزيع القوة بين شرق وغرب الفرات اتخذ مساراً خطيراً لا يمكن التعامل معه بالتصريحات، بل لا بد من إستراتيجيات أكثر وضوحاً لكنها تبدو مؤلمة للجميع.

بيدرسون يعوّل على مباحثاته بموسكو في جهوده لتسوية الأزمة السورية

| وكالات

أكد المبعوث الأممي الجديد إلى سورية، غير بيدرسون أنه يعول على المباحثات التي سيجريها غداً في موسكو في إطار جهود تسوية الأزمة السورية، وأنه سيعمل على تعزيز القواسم المشتركة وبناء الثقة بين الحكومة السورية والمعارضة، ودفع العملية السياسية في جنيف.

وقال بيدرسون، وفق موقع «روسيا اليوم» الإلكتروني: «المشاورات المكثفة والخطوات الملموسة والدعم الدولي هي عوامل ضرورية وأعوّل على المحادثات المزمعة في موسكو الإثنين المقبل».

وأضاف: «في ضوء المشاورات مع الطرفين السوريين، سأعمل على تعزيز القواسم المشتركة وبناء الثقة ودفع العملية السياسية في جنيف».

وفي وقت سابق، أكد نائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي فيرشينين، أن بيدرسن سيصل في ٢١ كانون الثاني الجاري إلى موسكو، ليجري جملة من اللقاءات في إطار التسوية السورية.

وبدأ بيدرسون منذ ٧ الشهر الجاري، تنفيذ مهام منصبه الجديد بعد انتهاء مهمة سلفه ستيفان دي ميستورا الذي أمضى في هذا المنصب أربع سنوات دون إيجاد حل سياسي للأزمة السورية.

والثلاثاء الماضي، زار بيدرسون دمشق والتقى نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية والمغتربين، وليد المعلم.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، قال خلال مؤتمر صحفي الجمعة: «ليست لدينا أي حدود زمنية لانطلاقها (لجنة مناقشة الدستور)، لكننا نود أن يحدث ذلك بأسرع ما يمكن».

وأشار الأمين العام، إلى أن إطلاق عمل اللجنة الدستورية سيتصدر مناقشات المبعوث الأممي الجديد إلى سورية خلال زيارته إلى موسكو، وأشار إلى أن بيدرسون سيعود إلى دمشق بعد زيارته إلى موسكو.

من جانبها وبحسب بيان لها زعمت «هيئة التفاوض» المعارضة، وفق مواقع الكترونية معارضة، استعدادها لمتابعة التفاعل الإيجابي مع المبعوث الجديد بغية عدم إضاعة المزيد من الوقت.

في الإطار ذاته، نقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء، عن عضو «الهيئة» ربا حبوش، أنه «تم خلال اللقاء الذي جمع بيدرسون وأعضاء هيئة التفاوض الاتفاق على تطبيق القرار ٢٢٥٤ للانتقال السياسي، كما تطرق وفد هيئة التفاوض إلى الكثير من المواضيع منها الحل السياسي للأزمة السورية وأهميته ومعاناة اللاجئين في المخيمات».

ووصفت لقاء بيدرسون بأعضاء «الهيئة» بأنه «لقاء تعارف عام، والمطمئن في الموضوع أن بيدرسون كان متفائلاً».

وأوضحت حبوش «كما أكدنا خلال اجتماعنا مع بيدرسون على أهمية اللجنة الدستورية وضرورة إيجاد آلية لإطلاقها، على أن تكون تحت رعاية الأمم المتحدة كما هو منصوص ومتفق عليه».

وقالت: «نحن نؤكد على أن مسار التفاوض يجب أن يُحفظ في جنيف وأن تبدأ العجلة بالدوران في الأيام القادمة حيث أكد بيدرسون، أنه يعتزم زيارة عواصم فاعلة في الملف السوري مثل موسكو وأنقرة».

وأضافت: «نحن نأمل كثيراً باللقاءات التي سيجريها بيدرسون في أنقرة وموسكو، لأن روسيا وتركيا دولتان فاعلتان في الملف السوري وخاصة موضوع إدلب أيضاً فهما البلدان الضامنان لاتفاق إدلب».

وتوقعت حبوش أن يبحث بيدرسون في أنقرة وموسكو موضوع إدلب وأن يكون التركيز بالدرجة الأولى على اللجنة الدستورية والعمل على إطلاقها.

وقالت: «إن بيدرسون، أكد أنه سيواصل زياراته إلى دمشق ليجتمع مع الحكومة السورية، كما سيلتقي مع أعضاء هيئة التفاوض بشكل مستمر حتى يصل إلى نقاط تلاق ينطلق من خلالها في العملية السياسية».

إدارة ترامب تواصل تدخلها في الشؤون السورية

سيناتور أميركي: دانفورد وضع خطة مع أنقرة لإبعاد «قسد» عن تركيا!

| وكالات

في إطار التدخل الأميركي السافر في الشؤون الداخلية السورية، أعرب السيناتور الجمهوري لينزي غراهام عن اعتقاده بأن رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة جوزيف دانفورد وضع خطة مع النظام التركي لنقل مسلحي «وحدات حماية الشعب» الكردية بعيداً عن تركيا، في حين أكد جنرال أميركي متقاعد أن علاقة بلاده مع «وحدات الحماية» هي علاقة «مؤقتة ووظيفية وتكتيكية». وأعلن ترامب في ١٩ الشهر الماضي عن قرار بسحب سريع لقواته من سورية، من ثم أعلن الأسبوع الماضي عن نيته إقامة ما سماه «منطقة آمنة» على الحدود في شمال سورية بين «وحدات الحماية» وتركيا الأمر الذي رحب به رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان.

ويوم أمس نقلت وكالة «رويترز» عن السيناتور غراهام أمله في أن يبطئ ترامب الانسحاب من سورية لحين تدمير تنظيم داعش الإرهابي.

وبحسب الوكالة أعرب غراهام عن اعتقاده أن دانفورد وضع خطة مع أنقرة لنقل مسلحي «وحدات حماية الشعب» الكردية في سورية بعيداً عن تركيا وفق زعمه، حيث تصنف انقرة «الوحدات» على أنها ذراع لـ«حزب العمال الكردستاني» المصنف إرهابيا لدى أنقرة.

وقال غراهام: إن الذراع السياسية لـ«وحدات الحماية» مرتبطة بـ«العمال الكردستاني»، وأضاف: «أي انسحاب لا يحدد النقاط التي ذكرتها لن ينهي الحرب ضد داعش، بل سيبدأ حرباً جديدة».

وتابع: «ستكون هذه الحرب ضرورة لتركيا لتدخل إلى سورية وتقضي على العناصر المسلحة التي تعتقد تركيا أنها تشكل تهديداً لسيادتها».

وجاءت تصريحات السيناتور الأميركي، بعدما أشار بيان لوزارة الدفاع التركية أنه أجرى مباحثات رسمية مع وزير الدفاع التركي خلوصي أكار، مساء الجمعة.

وقال البيان: إن أكار أبلغ غراهام بأن الولايات المتحدة لم تفِ بوعودها المتعلقة بمنطقة منبج السورية، مشدداً أن تنظيمي «العمال الكردستاني» و«وحدات الحماية» وجهان لعملة واحدة.

وفي وقت سابق الجمعة، التقى أردوغان، وفداً أميركياً برئاسة غراهام، في لقاء مغلق استغرق ساعتين ونصف.

في غضون ذلك أكد الجنرال الأميركي المتقاعد كيميت خلال ندوة عن الانسحاب الأميركي في واشنطن أن العلاقات بين «وحدات الحماية» والولايات المتحدة في سورية هي «علاقة مؤقتة ووظيفية وتكتيكية»، داعياً إلى «مراجعة المفهوم القائم على أن «وحدات الحماية» شريك شجاع وديمقراطي للولايات المتحدة».

ولفت إلى أن المواجهة بين تركيا و«وحدات الحماية» في سورية لا مفر منها، معتبراً أن اضطرار واشنطن إلى الاختيار بين حليف في «الناتو» وبين «وحدات الحماية»، يعد من الأسباب المشروعة للانسحاب من سورية.

وأول من أمس ألمح مؤسس شركة «بلاك ووتر» العسكرية الأميركية الخاصة إريك برينس إلى إمكانية استبدال القوات الأميركية في سورية بعناصر من شركته.

وأشار برينس في تصريح لقناة «فوكس بيزنس» الأميركية، إلى أنه كان في التاريخ الأميركي العديد من حالات إقامة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، حيث يمكن للأخير أن يملأ الفراغ عوضا عن الحضور العسكري الباهظ الثمن.

وكان المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية حامي أقصوي زعم الجمعة أن «المنطقة الآمنة» ستكون عنصراً يساهم في منع حدوث موجة هجرة جديدة، وتحقيق الاستقرار، وتشجيع السوريين المقيمين في تركيا على العودة إلى بلادهم.

وخلال مؤتمر صحفي عقده الجمعة أكد أقصوي أن «تركيا تتعاطى بإيجابية» حيال مقترح الولايات المتحدة إنشاء «منطقة آمنة» في سورية، وتابع: «نعتقد أن الخطوة ستكون تطورا مهما في السياق السوري، ونحن ندعمها، ومباحثاتنا تتواصل مع شركائنا الروس في هذا الموضوع».

وكشف أردوغان الاثنين الماضي أنه توصل مع ترامب إلى تفاهم حول تشكيل «منطقة آمنة» شمالي سورية.

ولفت أقصوي إلى أن أردوغان سيتناول موضوع «المنطقة الآمنة» خلال مباحثاته في روسيا في ٢٣ كانون الثاني الجاري مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين.

وكشف في السياق نفسه، أن «المباحثات التقنية متواصلة أيضاً (بين الجانبين) على مستوى المسؤولين العسكريين والدبلوماسيين، وسيتواصل بحث النماذج حول كيفية إنشاء هذه المنطقة».

في الأثناء، وبحسب مواقع إلكترونية معارضة اعتبرت صحيفة «الغارديان» البريطانية، في مقال لها أن الانسحاب الأميركي «المتهور» سوف يؤدي إلى نتائج سيئة، فيمكن أن يمهّد الطريق أمام عودة تنظيم داعش، حيث يعتقد أن التنظيم ما يزال لديه ٣٠ ألف مسلح في سورية والعراق.

ورأت الصحيفة، أنه ما تزال هناك فرصة أمام الولايات المتحدة، وبالتنسيق مع حلفائها الأوروبيين، خاصة الفرنسيين، لدفع كل من تركيا و«وحدات حماية الشعب» لاتخاذ بعض القرارات الصعبة، وتجنب صراع دموي بين كلا الطرفين، وأن نهج أنقرة طويل الأمد تجاه المسألة الكردية في سورية، هو عودتها إلى عملية السلام عام ٢٠١٤ والتي تهدف إلى إنهاء الصراع مع حزب العمال الكردستاني، مشددة على أن البدائل محدودة، حيث تفتقر تركيا للقدرة على قمع «وحدات الحماية» في شرق سورية، إذ حاولت من قبل قمع «العمال الكردستاني» داخل تركيا، وعبر حدودها لعقود ومع ذلك فشلت.

طالبت مجلس الأمن بمحاسبة مرتكبي مجزرة الباغوز وتعويض ضحاياها

دمشق تدين بشدة مواصلة «تحالف واشنطن» اعتداءاته على المدنيين

جانب من الدمار الذي خلفه قصف طائرات التحالف الأميركي في الشمال السوري (عن الإنترنت – أرشيف)

| وكالات

أدانت دمشق بشدة، أمس، مواصلة «التحالف الدولي» الذي تقوده واشنطن اعتداءاته واستهدافه المدنيين السوريين والبنى التحتية في البلاد، وطالبت مجلس الأمن الدولي بالعمل على وجه السرعة على وقف هذا المسلسل اليومي من جرائم الحرب التي تقترفها دول هذا «التحالف» بحق المدنيين في سورية وبنيتها التحتية.

ووجهت وزارة الخارجية والمغتربين رسالتين إلى أمين عام الأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن بشأن الجريمة التي ارتكبتها الجمعة طائرات تابعة لـ«التحالف الدولي» في قرية الباغوز فوقاني بريف دير الزور، بحسب وكالة «سانا» للأنباء.

وقالت الوزارة في رسالتيها: «أقدمت طائرات ما يسمى التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية يوم الجمعة ١٨ كانون الثاني ٢٠١٩ على ارتكاب مجزرة جديدة بحق المدنيين السوريين بقصفها قرية الباغوز فوقاني ومحيطها في ناحية سوسة بريف دير الزور الجنوبي الشرقي، ما أدى لاستشهاد ما يزيد على ٢٠ مدنياً بينهم نساء وأطفال».

وأشارت الوزارة إلى أن تلك الطائرات استهدفت عشرات العائلات خلال محاولتها الفرار من مناطق انتشار إرهابيي تنظيم داعش، ما يرجح ارتفاع عدد الشهداء بسبب الحالة الحرجة للعديد من الجرحى الذين أصيبوا أثناء العدوان.

وقالت الوزارة: «تأتي هذه الجريمة الجديدة استكمالاً لجرائم أصبحت تأخذ طابعاً ممنهجاً ويومياً من جانب ذلك التحالف الدولي بحق الشعب السوري وفي انتهاك صريح لسيادة الجمهورية العربية السورية وسلامة أراضيها تحت ذرائع أصبحت مفضوحة، علاوة على أن أعمال هذا التحالف غير الشرعي والذي تأسس خارج إطار الأمم المتحدة لم تسهم سوى في تقوية شوكة التنظيمات الإرهابية المتطرفة وفي مقدمتها تنظيما داعش وجبهة النصرة الإرهابيان بل إن التعاون والتنسيق بين هذه الجماعات الإرهابية وهذا التحالف أصبح مؤكداً وموثقاً في عشرات الرسائل السابقة التي قدمتها الجمهورية العربية السورية لمجلس الأمن بهذا الصدد».

وأضافت الوزارة: إن «الجمهورية العربية السورية تدين بأشد العبارات استمرار اعتداءات التحالف الدولي واستهدافه المدنيين السوريين، كما اعترفت بيانات التحالف بذلك والدمار الكبير الذي يلحقه بالبنى التحتية والمنشآت الاقتصادية والخدمية والنفطية والغازية والممتلكات العامة والخاصة في الجمهورية العربية السورية».

وطالب الوزارة، مجلس الأمن بالاضطلاع بمسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين والمبادرة على وجه السرعة للعمل على وقف هذا المسلسل اليومي من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي تقترفها دول هذا «التحالف» المارق بحق المدنيين السوريين والبنية التحتية في سورية وإنشاء ما يلزم من آليات دولية لمحاسبة مرتكبيها ووضع خطة عمل واضحة لتعويض ضحاياها.

وختمت الوزارة رسالتيها بالقول: «تؤكد الجمهورية العربية السورية أن إخفاق مجلس الأمن في اتخاذ مثل هذه الإجراءات سيقوض مصداقيته ويعزز الانطباع بأنه رهينة بيد الولايات المتحدة وحلفائها الذين لا يقيمون أي وزن لمرجعيته الأساسية في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين بل حتى فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب ولأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ذات الصلة».

وكان طيران «التحالف»، ارتكب في الثالث والرابع من الشهر الجاري مجزرتين خلال قصفه قرية الشعفة وبلدة الكشكية على الضفة اليسرى لنهر الفرات بريف دير الزور الجنوبي الشرقي بحجة محاربة تنظيم داعش، استشهد إثرهما ٢١ مدنياً جلهم من الأطفال والنساء وسقط عشرات الجرحى، ناهيك عن الأضرار المادية بالممتلكات ومنازل المواطنين.

وطالبت سورية مراراً عبر رسائل إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بالتدخل لوقف مجازر «التحالف» بحق السوريين وإنشاء آلية دولية مستقلة ومحايدة للتحقيق في هذه المجازر.